

رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح:

٧ مليارات دولار صادراتنا في ٢٠١٧
أبرزها مواد غذائية وزراعية ونسيجية

وحول اختلاف البيانات الرسمية عن تلك التي يطرحها الاتحاد بين السواح أن السبب هو ظروف الأزمة، وعدم إمكانية تحويل قيم الصادرات إلى سورية واضطرار التجار لتخفيض الأسعار الاسترشادية للحصول على تخفيضات جمركية في بلد المقصد. تلك القضايا وغيرها المتعلقة بقضايا وهواجس التصدير في سورية كانت موضوع حديث «الوطن» مع رئيس اتحاد المصدرين محمد ناصر السواح، وفيما يلي نص الحوار:

الوطن

يطرح اتحاد المصدرين السوري أرقاماً لقيم الصادرات خلال العام ٢٠١٧ مغايرة للرسمية، وأعلى منها بكثير، فبعد أن روج الاتحاد لتوقعاته بحوالي ٥ مليارات دولار، أكد رئيس الاتحاد محمد ناصر السواح أن الرقم يصل إلى ٧ مليارات دولار أميركي، مؤكداً أن الاتحاد يقدم دعماً للعاملين في قطاع التصدير يصل إلى ٨٠ بالمئة من إيرادات الاتحاد.

■ ما دور اتحاد المصدرين السوري في دعم عملية التصدير؟
يقدم اتحاد المصدرين الدعم بنسبة تصل إلى ٨٠٪ من وارداته للعاملين في قطاع التصدير عبر المعارض للمنتجات الوطنية بأنواعها، إضافة إلى عمله كقنصلية تمثل المصدرين، وترعى مصالح أعضائها وتمثلهم أمام الجهات الرسمية. وذلك تجسيدا للدور المحدد له في القانون ٢٧ الناظم لعمل الاتحاد ونظامه الداخلي.

■ ما القيمة التقديرية للصادرات السورية للعام ٢٠١٧؟

تقدر قيمة الصادرات السورية وفق اتحاد المصدرين السوري بين ٦ و٧ مليارات ليرة سورية، وأبرز أنواع الصادرات هي المواد الغذائية والزراعية ومن ثم النسيجية ثم الكيماوية ثم الهندسية. وتجاوزت وجهات الصادرات السورية ٩٠ دولة خلال عام ٢٠١٧ يحتل المراتب العشر الأولى المصدر إليها لبنان، السعودية، تركيا، العراق، مصر، الإمارات، الأردن، إسبانيا، الهند، ألمانيا، وذلك وفقاً لكميات الصادرات.

■ ما السبب وراء وجود فرق بين القيم الرسمية والحقيقية للصادرات؟

السبب وراء الفارق الكبير بين القيم الرسمية والأرقام الحقيقية هو ظروف الأزمة، وعدم إمكانية تحويل قيم الصادرات إلى سورية واضطرار التجار إلى تخفيض الأسعار الاسترشادية للحصول على تخفيضات جمركية في بلد المقصد، وهذا الموضوع يتابعه الاتحاد باستمرار مع الجهات الوصائية للوقوف على الأرقام الحقيقية.

■ ما الطريقة لتدعيم الثقة لدى المصدرين الذين لا يعلنون عن قيم تعاملاتهم التجارية لكي يصرحوا عن البيانات الحقيقية؟ وهل هناك نية في معالجة هذه الظاهرة؟

هذا الموضوع غير مهم كون المصدر غير مضطراً حالياً ولم يعد مضطراً لإخفاء أرقام صادراته كونه معفياً من الضرائب بشكل كامل، ناهيك عن الدعم المقدم من الحكومة في مجالات عدة ومنها الشحن الذي يوجب إظهار قيمة الصادرات



المصدر لم يعد مضطراً لإخفاء أرقام صادراته لكونه معفياً من الضرائب بشكل كامل

جميعها من خلال تركيزها لدى هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات والتوصية بحصولها على الدعم المناسب بما يضمن تطوير هذه الصناعات وإدخال مراحل تصنيع جديدة للوصول إلى منتج نهائي للاستخدام يحقق قيمة مضاعفة عما يمكن تحقيقه من تصدير المواد بشكلها الخام أو نصف المصنوع.

■ ما قيمة الدعم المالي الذي وصل للاتحاد من الحكومة للمساعدة في تصدير الحمضيات؟
نؤكد عدم حصول الاتحاد على أي دعم مالي من الحكومة على الإطلاق.

■ ما العوائق التي يعاني منها عمل الاتحاد في محاولته تحقيق أهدافه وطموحاته؟

من عوائق عمل الاتحاد مشاكل ظهرت نتيجة الحرب على البلد والحصار الاقتصادي الجائر المفروض على الشعب السوري الصامد، ويتجلى ذلك في قطاع التصدير الصعوبات في التحويلات، إلى جانب إغلاق المعابر وعدم توفر النقل البحري المنتظم خاصة لتصريف الإنتاج الزراعي وارتفاع التكاليف عموماً نتيجة العقوبات الجائرة المفروضة على البلد.

بحاجة إلى مواد أولية للصناعات وهذا بدوره يتطلب توفر قطع أجنبي في ميزان المدفوعات يتم تأمينها بشكل رئيسي من التصدير.

■ هل يتم استخدام اتحاد المصدرين كقوة للاستفادة ولتعزيز بعض القرارات لخدمة أشخاص محددين؟

الاتحاد هو نقابة للمصدرين يرعى مصالحهم وحقوقهم وعملهم من باب المنشأة حتى بلد المصدر، ويبلغ عدد منتسبي الاتحاد أكثر من ٥٠٠٠ مصدر، تزايد عدد المنتسبين سنوياً يعود إلى قناعة العاملين في قطاع التصدير بالخدمات العديدة المقدمة من قبل الاتحاد، ويظهر هذا جلياً وبشكل منطقي من ازدياد ارتفاع عدد المشاركين في معارض الاتحاد داخلياً وخارجياً وتكرر مشاركتهم، إذ يتجاوز عدد المشاركين المنتظمين أكثر من مئة مشارك في كل معرض ما يعتبر دليلاً واضحاً على تحقيق المشاركين لفوائد مرضية من مشاركتهم في هذه المعارض.

■ ما دور اتحاد المصدرين في دعم القطاعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية؟
يساهم الاتحاد في دعم القطاعات التصديرية

الحقيقية حتى يتاح له الاستفادة من الدعم.

■ هل هناك مقومات واقعية لانتهاج سياسة الصناعات التصديرية في البلد؟

إن ظروف الحرب أنتجت حاجة أساسية للقطع الأجنبي، وأمام ضرورة تأمين هذه الاحتياجات لا يوجد بديل آخر عن التصدير الذي يعتبر المصدر الأساسي، إلى جانب تحويلات المغتربين لأقاربهم مبالغ بالقطع الأجنبي، ما يجعل انتاج السياسة التصديرية أولوية توجب على كافة الفعاليات الإنتاجية انتهاجها، للوصول إلى صناعات ومنتجات تصديرية منافسة وذات مردودية عالية.

■ تتهمون بأنكم تبالغون في تصوير قطاع التصدير بأنه قادر على قيادة الاقتصاد ودعم إحلال زكي للمستوردات، فما رديكم على هذه الاتهامات؟

يمكن طرح السؤال بطريقة أخرى ما مصادر الدخل القومي من القطع الأجنبي؟ من الطبيعي أن يأتي على رأس هذه القائمة المبالغ المحققة من التصدير، إضافة إلى أنه وحتى المنتجات المستهدفة كإحلال للمستوردات